العمال بعد انتهاء الحرب*

للاستاذ حامد العبد مدير عام مصلحة العمل

انتهت الحرب العالمية الثانية لجيل الحاضر بعد أن استمرت نارها مستعرة زهاء الست سنوات يحمل عبء آلامها العمال الذين قاموا بواجباتهم فى الجبهات الأمامية وفى خدمة الجيوش وتموينها وفى المصانع الحربية وفى تمهيد الطرق والقيام بأعمال النقل برا وبحرا وفى اعداد الذخائر والتموين، وهى جهود شاقة المهمة قاسية لا يستطيع منصف أن يقلل من قيمتها بالقياس الى أى مجهود آخر .

وقد اجتمع المنتصرون فى مؤتمرات متتالية يضعون أنظمة جديدة للحياة الجديدة التى وعدوا بها أثناء قيام المعارك واشتداد الكفاح . والدنيا كلها تقف متلهفة منتظرة ، وفى مقدمة المنتظرين طوائف العمال الذين كانوا دائما فى مقدمة المجاهدين .

وقد أشقوا أنفسهم ليسعدونا وحاربوا ليجنبونا بعد الانتهاء من الصراع ويلات الحرب وآلامها ، فلا أقل من أن لا ننكر عليهم جهودهم بين أهل الحقوق فى الحياة ولنضمن لهم — لا رغد العيش ولا منهى الحياة — ولكن أود الحياة فى أبسط مظاهرها .

وكيف لا نعترف لهم بهذه الحقوق وهم أنفسهم الذين بدأنا نطلب اليهم إعادة بناء ما تهدم واصلاح ما تخرب واشباع من جاع وايواء من فقد المأوى .

وكيف لا نعترف لهم بهذه الحقوق وهم الذين ذاقوا مرارة الحرب التى ما كادت تنتهى حتى بدأوا يبذلون من جهود ما يتطلبه اعادة الحياة الى ما كانت عليه قبل هذا الصراع الهدام المخرب .

وليتهم واصلون إنفسهم الى رزقهم فى هذه الأعمال الجديدة المطلوبة منهم بعد انتهاء الحرب ، ولكنهم قد لا ينالون جميعا العمل ، فأعمال السلم أقل بكثير من أعمال الحرب ، ولا بد من مواجهة البطالة وهى أقسى ما تواجه العامل فى حياته . ولقد سمعنا وقرأنا أن الولايات المتحدة ستستقبل خمسة ملايين من الجنود المسرحين والعمال الذين انتهت أعمالهم بانتهاء الحرب .

وسمعنا أن انجلترا ستستقبل مليونا من العمال العاطلين وقد يزيدون ...

وفى مصر ستكفل السلطات الحربية تسريح العمال الذين كانوا يعملون معنا وعددهم لا يقل كثيرا عن ربع مليون .

* عن المحاضرة التى ألقاها حضرته فى نادى الموظفين الذى أقامته الوزارة فى شبرا بمقر المعهد .

وليس هذا فى الحقيقة هو الرقم الصحيح للعاطلين بعد الحرب ، بل ان هناك عشرات الآلاف من عمال المصانع العادية التى كانت تعمل لحساب السلطات العسكرية ، وهناك عمال المقاهى والمطاعم والفنادق وعمال الكوائين والغسالين وعمال النقل كل هؤلاء يجب أن لاننسى حسابهم ونحن نحصى من وقف عمله بانتهاء الحرب .

وهناك طائفة ثالثة وهى طائفة عمال الصناعات الأهلية كالنسيج والزيوت والصابون وعمال الورش الميكانيكية وهم الذين ستواجه صناعاتهم سيل الواردات من الخارج ومنافسة منتجاتهم منافسة تعلم جميعا قوتها وتفوقها سواء من حيث الجودة أو قلة التكاليف فى سعر الإنتاج.

كل هذه الطوائف ستجر وراءها مشكلة عويصة قاسية تتعلق بالرزق وتمس عددا لايقل فى نظرى عن النصف مليون .

وأعتقد أنه من الجازفة أن أتنبأ بما سيستقر عليه الرأى فى تقرير مصير اقتصاديات العالم وهل يمكن أن تستمر وسائل الحماية الجمركية لحماية صناعاتنا الحديثة الناشئة وهى لاتزال فى المهد تحتاج إلى مثل هذه الحماية لكى تعيش وتنمو .

لكننا على أى حال يجب أن نستعد لمواجهة الصعاب ونعد العدة على أسوأ الظروف ، وأن نحاول الوصول الى مستوى من التدريب المهنى يصل بإنتاجنا الى درجة قريبة من إنتاج غيرنا من المنافسين سواء من ناحية الجودة أو قلة تكاليف الإنتاج . وهذا الواجب لايقع على الحكومة وحدها ولا على أصحاب الأعمال وحدهم ولا على العمال بل يلتزم به الجميع فالحكومة عليها الإرشاد وهذا فى وزارة التجارة والصناعة حيث يعين . وأصحاب الأعمال عليهم الدراسة واستنباط أحسن وسائل الإنتاج ، والعمال عليهم الاتقان والاخلاص والنظام .

وبهذا يمكن أن تعيش الصناعة وتتقدم ، وقد تستطيع أن تتغلب على كثير من صعوبات المنافسة التى نخشى خطرها .

أما تشغيل العمال الذين انتهت أعمالهم فعلا ممن كانوا يعملون مباشرة مع السلطات العسكرية أو يعملون فى أعمال متصلة بها بطريق غير مباشر فهذه هى صعوبتنا الحقيقية . ولكن الحكومة قد بدأت مشروعاتها وهى مشروعات السنوات الخمس إلا أن طبيعة الكثير منها يختلف عن طبيعة الأعمال التى كان العمال يؤدونها أثناء الحرب . لكن ما نعتقده فى عمالنا المصريين من ذكاء ومقدرة على التحصيل والتدريب يقوى الأمل فى نفوسنا بإمكان العامل من القيام بعمل قريب أو مشابه لعمله السابق ولو أمضى فترة أولية فى التدريب .

وقد يكون من ضمن الحلول انقاص ساعات العمل فى بعض الأعمال وقصرها على ثمانى ساعات يمكن أن يستعاض عن العمل "بورديتين" فى اليوم بثلاث "ورديات" فى الصناعات والأعمال التى تحتمل هذا النوع من التنظيم فيتيسر بذلك العمل لما يقابل ثلث العدد المشتغل فعلا .

وهنا يجب أن أشير إلى فكرة خاطئة تملك فى كثير من الأحيان تفكير بعض أصحاب الأعمال الذين يعتقدون خطأ أن زيادة ساعات العمل التى قد تصل إلى ١١ أو ١٢ ساعة من شأنها تقليل سعر الإنتاج، مع أن التجارب دلت فى كثير من الصناعات وفى كثير من البلاد على عكس ذلك تماما، وأن ساعات العمل كلما قلت زادت نسبة الإنتاج وقلت التكاليف بالنسبة للوحدة فى العمل .

ويجدر بى أن أشير إلى أن هذا النظام نظام "الورديات" الثلاث قد أخذت به شركة مصر للغزل والنسيج وغيرها بعد أن اقتنعت بصلاحيته وفائدته ، وعسى أن يعم هذا فى كل المصانع المماثلة لكى يمكن زيادة عدد العمال المشتغلين وإيجاد عمل لعدد اعتقد أنه سيكون لا بأس به وسيكون مفيدا فى تفريج أزمة التعطل .

وهل يمكن أن يقول قائل أن ثمانى ساعات عملا متواصلا فى اليوم شيء يسير ؟ إنى أعتقد مخلصا أن جهد الانسان وكفيه جدا هذا الوقت لكى يطلب بعده الراحة ، وماذا يفيد صاحب العمل من عامل يرهق نفسه بالعمل عشر ساعات أو تزيد ثم تتضاءل قواه شيئا فشيئا بشكل غير ملموس ثم يقف جهده عند حد قد لا يرضى صاحب العمل فيضطر لاستبداله ، وهكذا حتى نفقد من قواتنا العمالية ما لا نستطيع تعويضه ؟

إنى أرجو أن يجرب أصحاب الأعمال نظام "الورديات" الثلاث أو نظام الثمانى ساعات و يقارنوا الإنتاج فى هذا النظام مع إنتاج النظام السابق وينظروا مصلحة العمل بالنتيجة الصحيحة ولعلى لا أكون مخطئا أو سابقا للحوادث أو متسرعا إذا قلت أنى أنتظر نتيجة فى جانب اقتراحى .

لكنى بجانب هذا أتمنى أن تراعى شروط العمل مراعاة عادلة حقة وأن يعنى صاحب العمل بالعامل كما يعنى بماكيناته ورأس ماله وأن يثق بأن كل خير ينال العامل تعود فائدته على العمل نفسه .

كما أتمنى أن أرى العمال وقد سادت نفوسهم روح حب العمل والتفانى فى أداء الواجب والاخلاص واحترام النظام وجعل حسن التفاهم وحده هو الوسيلة للمطالبة بالحقوق التى قد تدعو الحال الى المطالبة بها ، فليس أخطر على العمل من وجود روح المشاغبة أو تباعد مصلحة العامل عن مصلحة صاحب العمل ، وقد نصل جميعا إلى هذه الآمال إذا استقر العمال على ماهم عليه الآن من الاتكال على أنفسهم فقط فى رعاية شؤونهم وتنظيم أحوالهم وتحسين سبل عيشهم ومعيشتهم ومنع كل دخيل عليهم من الوصول إلى ساحاتهم أيا كانت صفته أو مركزه ، والله فى عونهم ما داموا فى عون أنفسهم ما

حامد العبد
مدير عام مصلحة العمل